

الورقة الثالثة: المهندس/ هشام توفيق:

تطور صناعة سوق المال في مصر

أولاً: اتحدث عن خلفية عامة عن تطور الصناعة في مصر، وأنا أقصد كلمة صناعة إذ أن سوق المال أصبح صناعة في مصر، ثم أعطى خلفية عن صناعة السوق في مصر للبعيد عن السوق، ففي أوائل ١٩٩٤م لم يكن هناك غير قانون ١٩٩٥م وكان يوجد ١٣ سمسار وحجم التداول في السوق كان حوالي ٣ مليون جنيه في اليوم وكان لا يوجد صناديق استثمار ولا شركات إدارة صناديق الاستثمار ولا محافظ مالية بالطبع وعدد المستثمرين في السوق كان ٣٠ ألف ونظام التداول في البورصة كان يدوي والتسويق يتم يدوياً عن طريق البورصة نفسها واليوم أصبح عندنا ١٢٠ شركة سمسرة تقريباً وأقول شركات وليس سمسرة.

وهذه الشركات تصل العمالة فيها إلى مائة وعشرون عاملاً وبعض هذه الشركات لديها إدارة على مستوى عالمي ويوجد اليوم ١٥ صندوق استثمار محلي بالإضافة إلى ٨ صناديق عالمية مخصصة للاستثمار في مصر ويوجد ١٠ شركات إدارة صناديق استثمار ومحافظ، وقد تطورت البورصة تطوراً كبيراً فأدخلت الحاسب الآلي وتكونت شركة خاصة للتسويق والحفظ المركزي.

واليوم دخلت الشركات عصر الاتصالات العالمية بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الذي حدث في مصر وبالذات في الفترة الأخيرة كل ذلك أدى إلى زيادة عدد المستثمرين فأصبحوا اليوم مليون مستثمراً وزاد حجم التداول إلى أن وصل إلى ٧٠ مليون تقريباً في اليوم.

مع زيادة حجم النمو أصبح هناك حاجة ملحة إلى تنظم حجم العلاقة بين الشركات العاملة في السوق وكذلك العاملة في الشركات في منتصف ١٩٩٦م

تكونت الجمعية المصرية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وتزيد على ١٣٠ عضو يمتلكون حوالى ٥٠ شركة مسجلة و ٨ شركات إدارة صناديق ومحافظ مالية و ٧ بنوك، ونأمل في أن تكتمل ومن المعروف أنه ليست هناك صناعة تكتمل في ثلاث سنوات، وبالتالي عندما نتحدث عن الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والتي لا تزيد عمر أقدامها على ثلاث سنوات، أن نتعامل معها على أنها صناعة ناشئة وتبرز الجوانب الإيجابية فيها ولا تركز على الجوانب السلبية فقط لأن سوق رأس المال ليست مثل أخبار الحوادث أو الفن أو السيارة أو كرة القدم تحتمل الإشاعات، لأن أى معلومة تنتشر أو تنقل عنها تؤثر بشكل مباشر على المعاملات فيها، وبالتالي إذا كانت المعلومة غير موثقة فإنها سوف تترتب عليها معاملات غير سليمة مما يؤثر على أداء السوق وأداء الاقتصاد القومى تبعاً.

لذلك فإنه إيماناً من العاملين في السوق بذلك تكونت الجمعية المصرية للأوراق المالية والتي أشار إلى فكرتها وأهدافها الأستاذ الدكتور محمد تيمور رئيس الجمعية في بداية اللقاء، ومن أوائل ما أنجزته الجمعية في مجال ضبط التعامل في الأوراق المالية والعلاقات المهنية "ميثاق الشرف" وفيما يلي نصه:

الجمعية المصرية للأوراق المالية

ميثاق الشرف:

إن أعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية، وقد تدارسوا حاضر ومستقبل مهنتهم قد اقرروا فيما بينهم والزموا أنفسهم بالمبادئ والقواعد التالية لتحكم علاقتهم بين بعضهم البعض، وبينهم وبين الغير:

- أن يؤدي عضو الجمعية واجبات مهنته بأمانه ونزاهة وتجرد، سواء تعلق الأمر بالجمهور، أو بالعملاء أو رؤسائه ومرعوسيه، أو زملاء المهنة.

- أن يعمل عضو الجمعية، وأن يشجع غيره على أن يعمل، وفقاً لأصول المهنة وفواعد الأخلاق، بما يكون كسباً لنفسه ولمهنته.
- أن يعمل عضو الجمعية بكفاءة واقتدار، وأن يحافظ ويرفع من مستواه المهني ومن مستوى زملائه.
- أن يتحسب عضو الجمعية لأفعاله فلا يندفع ولا يتظاهر بالمعرفة، وأن تتبنى تقديراته على حيدة وموضوعية ورأى مستقل.
- إن أهم ما يرسى فضائل السوق هو أن نعمل بها وأن نتكلم بها. فإذا وجد عضو الجمعية تصرفاً معيباً فعليه أن يسميه بدون مواربة، فلا مجاملة في حق أو سكوت على باطل.
- إن السوق هو للجميع، وإن لكل متعامل فرصته العادلة في أن تؤدي له عملياته وفق أولويات طلبها وبذات الهمة والكفاءة.

قواعد السلوك المهني:

١ - ضرورة إبلاغ المرعوس رؤسائه بميثاق الشرف وقواعد السلوك

المهني:

يتعهد عضو الجمعية بإبلاغ رؤسائه ومرعوسيه بعضويته في الجمعية وبالتزامه بميثاق الشرف وقواعد السلوك المهني وبأنه معرض لعقوبات من الجمعية قد توقع عليه في حالة مخالفته لتلك القواعد. كما يتعهد بتسليم نسخة من الميثاق والقواعد إليهم.

٢ - الالتزام بالقوانين العامة وميثاق الشرف وقواعد السلوك المهني:

يلتزم عضو الجمعية بكل القوانين واللوائح التي تفرض من الدولة أو من أى هيئة رقابية منظمة لنشاطه محلياً أو خارجياً، كما يلتزم بمواد ميثاق الشرف وقواعد السلوك المهني للجمعية.

يلتزم عضو الجمعية بألا يعمل أو يشارك في أى عمل يكون من شأنه الخروج على أى قانون أو لوائح تفرضها الدولة أو أى هيئة منظمة لنشاطه أو مخالفة لميثاق الشرف وقواعد السلوك المهني للجمعية.

لا يحق لعضو الجمعية أن يستفيد هو أو عملائه من أية معلومات سرية غير معروفة للسوق وصلت إليه عن طريق كونه موظفاً أو مديراً أو عضواً لمجلس إدارة أو مستشار لشركة ما.

يلتزم عضو الجمعية بعدم اشتراكه في أعمال غير مشروعة تؤدي عند ثبوت إدانته فيها إلى انعدام مصداقيته وعدم صلاحيته كعضو في مجتمع خدمات الأوراق المالية.

٣ - الأبحاث وتوصيات الاستثمار:

يتعهد عضو الجمعية بما يلي:

توخى الحذر واستقصاء البيانات والتأكد من صحتها قبل تقديم توصية بقرار استثمار أو قبل تنفيذ قرار استثمار لآخرين.
العمل على توفير حد أدنى من البيانات لديه تمكنه من تقديم توصيات لعملائه.

أن يظهر الحقائق المجردة منفصلة عن تحليله الشخصي لهذه الحقائق عند كتابة أبحاثه أو عند عرضه لعملية ماعلى عملائه.

يراعى عند أخذه قرار استثمار لصالح أحد عملائه بأن يكون ذلك القرار لصالح العميل وأن يكون مناسباً لاحتياجات وظروف العميل. أن يذكر مصادر المعلومات التي يعرضها على رؤسائه أو عملائه أو جمهور المتعاملين مبيناً اسم الكاتب ودار النشر، إلا أن تكون هذه المعلومات عبارة عن حقائق مجردة منشورة في الدوريات المالية والإحصائية، فليس عليه ذكر المصدر.

عدم الإدلاء بأى تصريحات شفاهة أو كتابة يشوبها القصور أو التضليل من حيث:

- * الخدمات التى بإمكان العضو أو شركته القيام بها لصالح عملائه.
- * مؤهلات وسابق خبرة العضو أو شركته.
- * العائد المتوقع على أية استثمارات ينصح بها أو يعرض القيام بها لصالح عملائه.

عدم الإشارة إلى أية ضمانات، للاستثمار أو عوائده، غير منصوص عليها في شروط الورقة المالية نفسها.

تقديم معلومات صحيحة ودقيقة لعملائه الحاليين أو المحتملين، عن أداء الاستثمارات التى قام بها.

يلتزم عضو الجمعية الذى يدير محفظة لعملائه بالإفصاح لهم على القواعد العامة لعملية الإدارة وطريقة اختياره للأوراق المالية وأسلوب تكوين المحفظة.

٤ - تنفيذ العمليات:

يلتزم عضو الجمعية بإعطاء أولوية العمليات التي ينفذها لصالح عملائه عن العمليات التي ينفذها لصالحه سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

- يلتزم عضو الجمعية بالصدق ووضوح التعبير في التخاطب مع زملاء المهنة والعملاء.

٥ - الإفصاح عن حالات تضارب المصالح:

يلتزم عضو الجمعية بالإفصاح لرؤسائه والمتعاملين معه عند ابداء توصياته أو عند تنفيذ عملية استثمار لصالحهم يمكن أن ينتج عنها تعارض مصالح بين العضو والمتعاملين معه، والأمر الذي قد يؤثر على حيطة العضو في اتخاذ القرار.

يلتزم العضو باتباع أية قوانين أو لوائح تصدرها أية جهة حكومية رقابية بشأن تعارض المصالح.

٦ - الإفصاح عن مصادر دخل إضافية:

يلتزم عضو الجمعية بإبلاغ عملائه ورؤسائه بأية عمولات أو أتعاب أو منافع يتلقاها من مصادر أخرى نتيجة العمليات التي ينفذها لصالح عملائه.

يلتزم عضو الجمعية بالإفصاح للعميل المحتمل عن أية عمولات أو منافع قد يدفعها للآخرين نتيجة ترشيحة له للعمل مع ذلك العميل.

يتعهد عضو الجمعية بعدم قيامه بعمل مستقل أو تقديم خدمة إضافية ينافس بها الشركة التي يعمل بها إلا بعد الحصول على تصريح كتابي من الشركة التي يعمل بها ومن الشخص الذي يقدم له الخدمة الإضافية.

٧ - العلاقة مع الغير:

يلتزم عضو الجمعية بحفظ سرية المعلومات التي يأتئنه عليها العمل.
يلتزم عضو الجمعية في علاقته وعمله مع جهة مصدرة لأوراق مائية
بالحفاظ على استقلاليتته وحيدته.
يلتزم عضو الجمعية بعدم قبول أى أموال مشكوك في أن مصدرها غير
مشروع.

يراعى الأعضاء، كل بحسب موقعه، أن يكون مقابل الخدمات التي
يؤديها للغير عادلاً ومتفقاً مع طبيعة العمل والجهد المبذول بدون مبالغة
بالزيادة أو النقص، وأن يكون متناسباً مع تكلفة العملية، وأن يغطى هامشاً
مناسباً من الدخل يكفل معيشة لائقة للعاملين، والقيام بجهود البحث والتحليل
المالية.

٨ - استخدام لقب عضوية الجمعية المصرية للأوراق المالية:

يمكن لعضو الجمعية استخدام لقب (عضو الجمعية المصرية للأوراق
المالية) خلال فترة عضويته وبشرط أن يكون مسددا لاشتراكات الجمعية وأن
يكون غير موقوف عن العضوية.

٩ - العقوبات:

إذا ثبت مخالفة أى عضو من الجمعية لأى من البنود الواردة بهذا
الميثاق يمكن للجمعية توقيع أحد العقوبات التالية عليه:

- لفت النظر.
- الإيقاف عن عضوية الجمعية لمدة لاتزيد على سنة واحدة.
- الفصل من الجمعية.

ويكون التحقيق في المخالفات عن طريق لجنة العضوية والمستشار القانوني للجمعية الذين يرفعون توصياتهم لمجلس الإدارة الذي له سلطة القرار النهائي في هذا الأمر. ويأخذ الاستعلام والتحقيق طابع السرية.

